**شرح باب النسب في الكتب المتخصصة في علم الصرف، وملخص ما جاء في هذا الباب**

*مبحث فى علم الصرف*

*إعداد / أحمد عبد الحميد مهدي*

*قسم الدعوة وأصول الدين*

*كلية العلوم الإسلامية – جامعة المدينة العالمية*

*شاه علم - ماليزيا*

***ahmed.mahdey@mediu.ws***

**الخلاصة – هذا البحث يبحث فى شرح باب النسب في الكتب المتخصصة في علم الصرف، وملخص ما جاء في هذا الباب**

**الكلمات المفتاحية – علم، النسب، الكتب**

* **.المقدمة**

 **الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه والتابعين ، سوف نقوم في هذا البحث بمعرفة شرح باب النسب في الكتب المتخصصة في علم الصرف، وملخص ما جاء في هذا الباب**

* **.عنوان المقال**

**شرح باب النسب في الكتب المتخصصة في علم الصرف:**

**نقول في الياء الأخيرة التي تقع في آخر الاسم: ما آخره ياء في المنسوب لا تخلو هذه الياء من أن تكون ثالثة، وهي إما متحرك ما قبلها، ولا تكون الحركة إلا كسرة كالعميّ والشجيّ، أو ساكن ما قبلها، وهو إما حرفٌ صحيحٌ مثل: ظبي، ورقية، وقُنية أو قِنية، والقِنية هو ما يقتنيه الرجل لنفسه من الغنم بقصد استعمالها لنفسه؛ لا بقصد البيع والتجارة، هو يقتنيها لنفسه، ويقال في قُنية: قِنية، ويقال فيها أيضًا: "قُنوة" و"قِنوة".**

**أو يكون ما قبل الياء ألفًا مثل: راية وراي، أو ياء مدغمًا فيها مثل: طي وحي، الياء الثالثة كثيرة؛ لأن الاسم الثلاثي يدور في اللغة العربية بكثرة واسعة، وهذه الياء إذا كانت ثالثة يكون متحركًا ما قبلها، وحركته لا تكون إلا كسرة. أو ساكن ما قبلها، وهو إما حرفٌ صحيحٌ مثل: ظبي ورقية وقُنية، أو ألف مثل: راية وراي، أو ياء مدغم فيها مثل: طي وحي.**

**وقد تكون الياء رابعة, وهي إما أن يُكسر ما قبلها مثل: القاضي والداعي أو يسكن، والساكن إما ألف مثل: سقاي, أو ياء مدغم فيها مثل: قصيّ وعليّ، أو غير ذلك كقرأي.**

**وقد تكون الياء خامسة، ويكون ما قبلها إما ألفًا مثل: درحاي وحولاي، أو ياء مدغمة مثل: كرسي ومرمي. هذا هو حصرٌ للياء التي تقع في آخر الاسم المنسوب إليه ثالثة، أو رابعة، أو خامسة، أو أكثر من ذلك.**

**نقول: إذا كان الاسم في هذه الصفة، وهو أن الياء رابعة كما يقول سيبويه؛ أذهبت الياء إذا جئت بياءي الإضافة.**

**فالباب عند سيبويه حذف الياء لالتقاء الساكنين, تقول في قاضٍ، ورامٍ، ويرمي اسم رجل: قاضيٌّ، وراميٌّ، ويرميّ، هنا يقول سيبويه: القياس أن تحذف الياء الرابعة وتنسب إلى الاسم بعد حذفها، فيكون الباقي من اللفظ ثلاثة أحرف، وتقول في رجل من بني ناجية: ناجي، قال: ولا تحرك الياء؛ لأن الياء إذا كانت في هذه الصفة –أي: رابعة- لم تنكسر ولم تجر، ولا تجد الحرف الذي قبل ياءي الإضافة إلا مكسورًا، نهانا سيبويه عن هذا، ووضع لنا القياس الذي نسير عليه، فنقول في أدلٍ: أدليّ، وفي صحارٍ: صحاريّ، وفي ثمانٍ: ثمانيّ، وفي رجل اسمه يمانٍ: يمانيّ، وإنما ثَقُلت لأنك لو أضفت إلى رجلٍ اسمه يمني أو هجري؛ أحدثت ياءين سواهما وحذفتهما.**

**نحن عندنا اللفظ الرباعي في آخره ياء مكسور ما قبلها، مثل: قاضٍ، ورامٍ، ويرمي، وأدلٍ، وصحارٍ، وثمانٍ، ويمانٍ، وثقلت هذه الياء الاسم لأننا إذا نسبنا إلى رجلٍ اسمه يمني أو هجري؛ أحدثنا ياءين سواهما وحذفناهما، وهذا هو الأصل كما نقول في حاكم -حاكم هذا لفظٌ ليس آخره ياء، وإنما آخره صحيحٌ-: "حاكميّ".**

**إذًا: نقول في النسب إلى ثمانٍ، أو صحارٍ، أو غير ذلك من الصيغ الماضية: صحاريّ، ويمانيّ، وغير ذلك من الألفاظ التي تنتهي بياء قبلها كسر، وفي يضرب: يضربي.**

**وسيبويه يقارن لفظًا بلفظ، فعندنا حاكم مكون من أربعة أحرف، ويضرب مكون من أربعة أحرف، وكلٌّ منهما لفظ صحيح ليس في آخره ياء أو غيرها، فإنما نحمل ما فيه ياء على ما ليس فيه ياء، فيتساويان في النسب من إلحاق ياء النسب وكسر ما قبلها، غير أنهم استثقلوا الكسر على الياء المكسور ما قبلها فحذفوها كما حذفوا الياء لسكونها، وسكون الياء الأولى من ياءي النسب، ولا يكون ما قبل ياء النسب إلا مكسورًا، فوجب حذف الياء قبلهما لالتقاء الساكنين عند تعذر الكسر, أو الإسكان.**

**قال: والدليل على ذلك أنك إذا أضفت إلى رجلٍ اسمه بخاتي لقلت: هذا بخاتي، فيستوي اللفظان المنسوب والمنسوب إليه، أما اللفظ الذي في أصل النسب حذفت منه الياءين اللتين في آخره هو اسمٌ، وجئت بياء النسب فألحقتها به، ولو ولم تحذف الياء في بخاتي لم تصرفه، ولو كنت لا تحذف الياءين لم تصرف "بخاتي"، ولكنهما ياءان تحدثان وتحذف الياءان اللتان كانتا في الاسم قبل الإضافة، وتقول إذا أضفت إلى رجلٍ اسمه يرمى: يرميّ.**

**وقال الخليل: من قال في يثرب: يثرَبيّ، وفي تغلب: تغلَبيّ ففتح مغيرًا, قال في القاضي ويرمي: قاضويّ، لو نسبنا إلى قاضي على لفظه من كسر الضاد نلحق به ياءي النسب، ونبقي على الكسرة التي فيها فنقول: قاضي, لكننا لو حملناه على تغلَبيّ حينما فتحوا اللام قلنا: قاضويّ.**

**إذًا: حينما قلنا: قاضويّ نسبنا إلى قاضَى؛ ففتحنا الضاد فصار ما بعده ألفًا، فقلبنا الألف واوًا، وكسرنا الواو لمناسبة ياء النسب، فقلنا: قاضَوِيّ ويرمَوِيّ؛ فيفتح المكسور وتقلب الياء ألفًا، ثم ينسب إليه، ويقلب الألف واوًا، ولا يحذف منه شيء، فإنه إن غير مثل يرمي على ذا الحد قال: يرمَويّ، ما دامت ستفتح الميم في يرمي وتقول: يرمَى، فلا داعي هناك لحذف الياء؛ لأنه ليس لدينا ياء، ولا داعي لحذف الألف؛ لأن من السهل أن نقلبها واوًا، ونلحق بها ياءي النسب، ونكسر هذه الواو، فإنه إن غير مثل يرمي فقال: يرمي على ذا الحد؛ قال يرمَويّ، كأنه أضاف إلى يرمَى لا إلى يرمِي، وفرق بين يرمَى ويرمِي.**

**وحكى لنا سيبويه "حانوي" بالنسب إلى حانة، وهو موضع بيع الخمر، وأصل حانة حانية؛ لأنه من الحنو، كأنها تحنو على من فيها لاجتماعهم فيها على اللذاذة، والحانوت فيمن يقول: إنها حانة، فمن يقول: إنها حانوت فالأصل عنده حانة، وهذا اسم المكان، ونظير ذلك قول الشاعر:**

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **فَكَيْفَ لَنَا بِالشرْبِ إِنْ لَمْ تَكُنْ لَنَا** | **\*** | **دَوَانيقُ عِنْدَ الحَانَوِيِّ ولاَ نَقْدُ؟** |

**كما حكاه لنا سيبويه؛ ولذا قال: الوجه الحانيّ، والمراد من الحانيّ نسبة إلى حانة، قال علقمة بن عبدة:**

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **كَأسُ عَزيزٍ مِنَ الأَعنابِ عَتَّقَها** | **\*** | **لِبَعضِ أَربابِها حانِيَّةٌ حومُ** |

**لأنه إنما أضاف إلى مثل ناجية وقاضٍ، وقال الخليل: الذين قالوا: تغلَبيّ ففتحوا مغيرين كما غيروا حين قالوا: سُهليّ، وبِصريّ، وبَصريّ، ولو كان ذا لازمًا كانوا سيقولون في يشكر: يشكَريّ، على أن ذلك تغييرٌ كالتغيير الذي يدخل في الإضافة ولا يلزم، ثم عقّب على ذلك فقال: وهذا قول يونس.**

**نعود للتفصيل والشرح، فنقول -وبالله التوفيق-:**

**الياء المكسور ما قبلها تقلب واوًا لاستثقال الياءات مع حركات ما قبل أولها، وتُجعل الكسرة فتحة، وإذا فتحوا العين المكسورة في الصحيح اللام، فهو في معتلها أولى؛ لئلا يتوالى الثقلاء.**

**وإذا كان المكسور ما قبلها رابعًا, فإن كان المنسوب إليه متحرك الثاني مثل: يَتَقي مخفف يَتَّقي، فلا بد من حذف الياء، وكذا إن كان الثاني ساكنًا عند سيبويه، والخليل مثل: قاضيّ، ويرْميّ؛ لأن الألف المنقلبة والأصلية رابعة, جاز حذفها مع خفتها، فحق الياء مع ثقلها بنفسه وبالكسرة قبلها وجوب الحذف إذا اتصل بها ياء النسب؛ ولذا كان ثقل الرباعي في نفسه في حاجة إلى التخفيف والحذف فيه أدعى، بخلاف الثلاثي فالخفة في نفسه لا تدعو إلى مثل ذلك، ومن أجرى "تغلَبيّ" مجرى "نمريّ" وهو المبرد؛ فإنه يجري قاضيًا مجرى عمٍ فيقول: قاضَويّ ويرمَويّ.**

**وأما المكسور ما قبلها إذا كانت خامسة فصاعدًا؛ فلا كلام في حذفها نحو: مستقي ومستسقي؛ إذ الألف مع خفتها تُحذف وجوبًا في هذا المقام، الألف إذا وقعت خامسة أو سادسة تحذف وجوبًا والألف خفيفة، فالياء الثقيلة أولى بالحذف من الألف، فقوله: "باب محيّي" الياء الأخيرة في محيّي خامسة يجب حذفها كما في مستقي، فيبقى "محيّ" بعد حذفها كقصي، وإن خالف الياء فيعامل معاملته كما قلنا في تحية، وقال أبو عمرو: محويّ أجود للخفة.**

**وقال المبرد: محيّيّ بالتشديدين وليس تشديدًا واحدًا أجود؛ حتى لا يُجمع بين حذفين في الكلام، قال: إذا حذفتم في محييّ قلتم: محيّ بحذف الياء، ثم تحذفون الكسرة منه فتجمعون بين حذفٍ وحذفٍ، فالأولى أن نبقي الياء كما هي ونشدد الياءين، وهذا من المبرد ثقلٌ أو تثقيل، وقال: هذا موضعٌ لا يهم فيه التثقيل؛ لأننا نأتي بياء النسب وهي ثقيلة، فالتثقيل ليس مبررًا للحذف.**

**2. ملخص ما جاء في هذا الباب:**

**ونلخص ما جاء في هذا الباب حتى نجمع شتات العبارات سواء عند سيبويه، أو في كتب الصرف كـ(الشافية) وكما جاء في (المفصّل), وكما جاء في (الممتع) وكما جاء في هذه الكتب؛ فنقول:**

**أولًا: إذا كانت ياء المنقوص خامسة أو سادسة وجب حذفها، فنقول في النسب إلى المحامي والمتداعي: محاميّ ومتداعيّ، وإذا نُسب إلى نحو المُحَيّي تحذف وجوبًا لأنها خامسة، فتصير "مُحَيّ" كقصي, فيعامل معاملته عند النسب "مُحَوَّي"، وظاهر أن من يجيز في قصيّ أربع ياءات يجيز في محييّ، وقد اختار المبرد ذلك، فقال: محيّيّ بياءين مشددتين أجود عندي من مُحَوِّي؛ لأن اللام قد حُذفت ولا نجمع بين حذفين. وظاهر قول سيبويه أنه يرجح عدم الحذف, قال: والإضافة إلى محييّ مُحَيّ، وإن شئت قلت: مُحَوّي، وأبو عمرو يجيز الوجهين.**

**ثانيًا: إذا كانت ياء المنقوص رابعة بعد ثلاثة متحركات؛ وجب حذفها في النسب، فنقول في النسب إلى يَتَقي مخفف يَتّقي بحذف الياء وجوبًا: يَتَقي، وإن كان ثاني المنقوص ساكنًا وجب حذف الياء عند الجمهور، وقال الخليل: من قال في يثرب "يثرَبيّ"، وفي تغلب "تغلَبيّ" ففتح مغيرًا؛ فإنه غيّر مثل يرمي على ذا الحال، ففتح الميم قال: يرمَويّ كأنه أضاف إلى يرمى مكسورًا، ونظير ذلك قول الفرزدق:**

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **فَكَيْفَ لَنَا بِالشرْبِ إِنْ لَمْ تَكُنْ لَنَا** | **\*** | **دَوَانيقُ عِنْدَ الحَانَوِيِّ ولاَ نَقْدُ؟** |

**والوجه الحاني كما قال علقمة بن عبدة:**

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **كَأسُ عَزيزٍ مِنَ الأَعنابِ عَتَّقَها** | **\*** | **لِبَعضِ أَربابِها حانِيَّةٌ حومُ** |

**لأنه نسب إلى مثل: ناجية وقاضي، وقال الخليل: إن من فتح اللام في تغلب والميم في يرمي عند النسب خارج عن القياس؛ لأنه لو كان الفتح واجبًا لقال عند النسب إلى يشكر يشكَريّ بفتح الكاف، ولأنهم لم يلتزموا، أو عدم التزامهم الفتح دليلٌ على أن الفتح شاذ، فتبين لنا أن مذهب الخليل وسيبويه عدم القياس على حانوي، وأنه يجب الحذف فيه نحو: قاضي عند النسب، وجاء المبرد فقاس على ما سُمع فيجوز عنده قاضيّ وقاضَويّ؛ لأنه يرى الساكن كالميت المعدوم، فقاضٍ عنده بمنزلة شجٍ كما أن "تغلب" عنده بمنزلة نمر، فيفتح الكسرة عند النسب كما يأتي.**

**ثالثًا: إن كانت ياء المنقوص ثالثة وجب فتح ما قبلها، ثم قلبها ألفًا، ثم قلب الألف واوًا, فنقول في النسب إلى عمٍ، وشجٍ، وطوٍ، وصدٍ: عمويّ، وشجويّ، وطوويّ، وصدويّ، وبذا ندرك أن ياء المنقوص عند النسب كألف المقصور إلا إن كانت رابعة بعد ثلاثة أوسطها ساكن، فالجمهور يوجب حذفها، ويجيز في الألف الحذف والقلب واوًا، وزيادة ألف قبل الياء المنقلبة عنها المراجع والمصادر:**

**المراجع والمصادر**

1. **الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري، (الإنصاف في مسائل الخلاف) دمشق، دار الفكر، 1998م.**
2. **أحمد حسن كحيل، (التبيان في تصريف الأسماء) القاهرة، مطبعة السعادة، 1978م.**
3. **عبد الحميد عنتر، (تصريف الأفعال) طبعة الجامعة الإسلامية، 1409هـ.**
4. **الشناوي، عبد العظيم الشناوي، (التعريف بفن التصريف) طبعة الجامعة الإسلامية، 1399هـ.**
5. **ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني، (الخصائص) تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، 1953م.**
6. **محيي الدين عبد الحميد، (دروس التصريف) بيروت، المكتبة المصرية، 1955م.**
7. **(شافية ابن الحاجب بشرح الرضي الأستراباذي) تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، 1982م.**
8. **الشيخ الحملاوي، (شذا العرف في فن الصرف) شرحه: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، 1419هـ.**
9. **ابن عقيل الهمداني، (شرح ألفية ابن مالك) تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مصر، المكتبة التجارية الكبرى، 1964م.**
10. **الأشموني، علي بن محمد الأشموني، (شرح الأشموني على ألفية ابن مالك) تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، دار الكتاب العربي، 1955م.**
11. **الأزهري، خالد الأزهري، (شرح التصريح على التوضيح) تحقيق: محمد باسل، دار الكتب العلمية، 2005م.**
12. **الاستراباذي، نجم الدين محمد بن الحسن رضي الدين الأستراباذي، (شرح الكافية) طهران، مؤسسة الصادق، 1978م.**
13. **ابن يعيش، (شرح المفصل) عالم الكتب، 1999م.**
14. **الدجني، فتحي الدجني، بيروت، (الصرف العربي, نشأة ودراسة) دار الكتاب العربي، 2001م.**
15. **الفراهيدي، الخليل بن أحمد الفراهيدي، (العين) تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، بغداد، وزارة الثقافة العراقية، 1980م.**
16. **عبد الحميد عنتر، (القول الفصل في التصغير والنسب والوقف والإمالة وهمزة الوصل) طبعة الجامعة الإسلامية، 1409هـ.**
17. **سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، (كتاب سيبويه) تحقيق: عبد السلام هارون، بيروت، عالم الكتب، 1983م.**
18. **الجاربردي، أحمد بن الحسن بن يوسف الجاربردي، (مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط) بيروت، عالم الكتب، 1984م.**
19. **محمد عبد الخالق عضيمة، (المغني في تصريف الأفعال) دار الحديث للنشر والتوزيع، 1991م.**
20. **الإشبيلي، ابن عصفور الإشبيلي، (الممتع في التصريف) تحقيق: فخر الدين قباوة، بيروت، 1979م.**
21. **الأنصاري، زكريا الأنصاري، إستانبول، (المناهج الكافية في شرح الشافية) دار الطباعة العامرة، 1310هـ.**
22. **ابن جني، أبو الفتح عثمان ابن جني، (المنصف في شرح كتاب التصريف) تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية 1999م.**

 **أبو العباس المبرِّد، (المقتضب) تحقيق: حسن حمد وإميل يعقوب، دار الكتب العلمية، 1999م.**